

الوئام الاجتماعي منظور عراقي

السفير لقمان عبد الرحيم الفيلي

عن مركز الشرق الأوسط

يبنى مركز الشرق الأوسط على علاقة كلية لندن للاقتصاد و العلوم الاجتماعية الطويلة مع المنطقة، ويوفر محورا مركزيا لمجموعة واسعة من البحوث حول الشرق الأوسط.

يهدف مركز الشرق الأوسط لتعزيز التفاهم وتطوير البحث الدقيق على المجتمعات والاقتصادات و الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. ويشجع المركز كلا من المعرفة المتخصصة والفهم العام لهذا المجال الحيوي. للمركز قوة بارزة في البحوث المتعددة التخصصات والخبرات الإقليمية. باعتبارها من رواد العلوم الاجتماعية في العالم، تضم كلية لندن للاقتصاد أقسام تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية. يستخدم مركز الشرق الأوسط هذه الخبرة لتعزيز البحوث المبتكرة والتدريب على المنطقة.

تحرير

ناديا قطيش

ربال سليمان حيدر

ترجمة إلى العربية

مركز البيان للدراسات والتخطيط

صورة الغالف

© Serkan Senturk | shutterstock.com

مركز الشرق الأوسط

كلية لندن للاقتصاد و العلوم الاجتماعية

blogs.lse.ac.uk/mec | [@LSEmiddleeast](https://twitter.com/LSEmiddleeast)

lse.ac.uk/middleeastcentre

وجهات النظر و الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء الكاتب و لا تمثل وجهة نظر كلية لندن للاقتصاد و العلوم السياسية أو مركز الشرق الأوسط. إذا تم استخدام أي مقتطف من هذا التقرير، ينبغي أن إعطاء الائتمان الى الكاتب و مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد و العلوم السياسية. مع تاريخ نشره. لقد تم بذل كل جهد ممكن لضمان دقة من المعلومات في هذا لاتقرير. فإن المؤلف و/ أو مركز الشرق الأوسط لن يتحملون المسؤولية عن أي خسارة أو أضرار تحصل نتيجة استخدام هذا التقرير.

كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ذات وضع مزدوج كمؤسسة خيرية معفاة بموجب المادة ٢٠ من قانون الجمعيات الخيرية ١٩٩٣ (باعتبارها جزءا من جامعة لندن)، وشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب قانون الشركات ١٩٨٥ (رقم التسجيل ٧٠٥٢٧).

الوثام الاجتماعي: منظور عراقي

السفير لقمان عبد الرحيم الفيلى

تقرير مركز الشرق الأوسط

نوفمبر | تشرين الثاني ٢٠١٦

السيرة الذاتية

لقمان الفيلي هو السفير العراقي السابق لدى الولايات المتحدة بين الأعوام (٢٠١٦-٢٠١٣)، وقبلها شغل منصب سفير العراق لدى اليابان بين الأعوام (٢٠١٣-٢٠١٠). قبل تنسمه هذين المنصبين، شغل مناصب عليا، كمدير برامج في قطاعات تكنولوجيا المعلومات في العديد من كبريات الشركات متعددة الجنسيات في المملكة المتحدة، ولديه خبرة أكثر من ثلاثة عقود في العمل المجتمعي والنشاط السياسي بين الجالية العراقية في المملكة المتحدة.

ملخص

تدرس هذه الورقة الأركان الأساسية الثلاثة في المجتمع العراقي (الثقافة، الدين، والدولة)، و تبحث من يملك السلطة مقابل النفوذ في هذا الإطار. وبعد ذلك تركز بالتفصيل على كل من متطلبات تحقيق الوثام المجتمعي داخل العراق و تسأل ما إذا بالإمكان أن يحدث بناء الأمة بنحو سابق أو بالتوازي مع بناء الدولة. وتنتهي الورقة بتسليط الضوء على بعض الحلول للمُضي قدماً.

المقدمة

تعود جذور الصراع الإثني الطائفي بين المكونات الإثنية الدينية المتنافسة إلى ضعف التماسك الاجتماعي أو انعدامه بين الأركان الأساسية التي تدعم علاقة الدولة العراقية بمجتمعها، وتمثل هذه الأركان توزع النفوذ بين الدولة والدين والثقافة في الدولة الأمة العراقية، التي تأسست في بداية العشرينيات من القرن الماضي. وكلما كان التوافق أكبر بين هذه الأركان، تكون البيئة السياسية والاجتماعية أكثر سلمية. ومن أجل التصدي لتزايد التوتر بين الأغلبية والأقليات العراقية، علينا أن نبدأ بإعادة توزيع النفوذ بين هذه الأركان الثلاثة. فبعد عقود من الدكتاتورية، على الدولة العراقية استعادة نفوذها بشكل إيجابي يعود بالنفع على مواطنيها.

في هذه الورقة، أؤكد أن الافتقار إلى الانسجام المجتمعي بين الأركان الأساسية للمجتمع العراقي يمثل العامل الرئيس في عدم الاستقرار. ومن أجل معالجة هذه المشكلة فإنه من الضروري تحديد القضايا من خلال زيادة التعاون بين المواطنين في البرامج الوطنية والدينية والاجتماعية المدعومة من الدولة. وفي نهاية المطاف ستؤدي هذه البرامج الوطنية إلى مزيد من الاندماج بين الأركان الثلاثة، وتفضي كذلك إلى علاقة إيجابية مبنية على احترام التعددية الثقافية والدينية والسياسية وعلى التسامح.

إن التسامح في العراق داخل الجماعات وبينها وبين الجماعات الفرعية ضعيف؛ وبالتالي فإن وتيرة تطور الجماعة ضمن المجتمع بطيء. فمنذ عام ٢٠٠٣ والدولة العراقية عاجزة عن تقديم أجوبة على الكثير من احتياجات المواطنين، وهذا يؤدي إلى هشاشة الهوية الوطنية، التي كانت ضعيفة بالأساس بفعل سياسات النظام السابق، وظهور الهويات الأخرى على حساب التنمية الوطنية والتماسك والاستقرار. لم يكن تطور الدولة أمراً سهلاً، ولا يبدو أنها على الطريق الصحيح طالما استند جوهر سلطتها السياسية وشرعيتها ونظامها إلى أسس إثنية عرقية (ما يعرف في العراق بالمحاصصة) بدلا من أساس عابر للقومية. فالدولة حاليا هي أضعف مكون مؤسسي في المجتمع العراقي بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى الدينية والثقافية (مثل العشائرية)؛ من هنا أهمية أن يحاول أصحاب المصلحة العراقيون جعل المؤسسات الدينية والثقافية تعمل مع الدولة من أجل تعزيز قوة جهاز الدولة وبالتالي سلامة وتطور المجتمع.

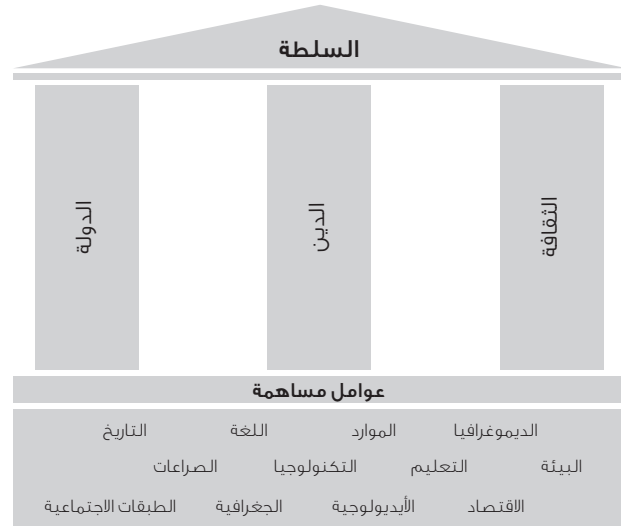
ركن الدولة

من أجل أن تعمل الدولة بفاعلية وكفاءة لابد من تحديد دور المواطنين ومسؤوليتهم والأركان المؤسسية الثلاث. عندما تحاول الدولة اتخاذ إجراء، فإنه من الضروري أن تأخذ بالحسبان قوة ومصادر نفوذ تلك الأركان ضمن ذلك البلد. وفي الوقت الذي يتطلع المواطنون في البلدان الغربية إلى الدولة لتوفير احتياجاتهم، تحجب الأركان الأخرى (الدين والثقافة) في بعض البلدان سلطة الدولة بحيث يتحوّل فيها القانون الديني إلى قانون وطني أو محلي. من المهم أيضاً تحديد من هم أصحاب النفوذ الذين يمتلكون السلطة والقوة في المجتمع؛ لأنه من دون قوة كبيرة يمكن لبعض الأركان أن تملك النفوذ ولكنها لا تملك القدرة على فرض سياساتها.

وبالنظر للطبيعة التطورية والانعكاسية للإنسانية وللتغيرات العالمية الجارية في المجالات الجيوسياسية والحيوية الاجتماعية، يمكن للأفكار الجديدة أن تفضي إلى لغات وطوائف وحكومات ودول وثقافات فرعية جديدة ومدارس مختلفة من الأفكار. في بعض الحالات يمكن أن يؤدي تصور كيان جديد ثم نموه (مثل دين أو حركة عالمية أو كتاب مقدس) داخل أحد الأركان الأساسية، إلى تحوله عبر أركان أخرى ومن ثم دمجها في نسيج المجتمع.

تمثل هذه الورقة عن اهتمام الباحث في الأنثروبولوجيا ودراسته المستقلة، بالإضافة إلى ممارسته العملية، في مجتمعات مختلف مثل البلدان الغربية والشرق أوسطية وشرق آسيا وثقافتهم.

رسم ١. مصادر النفوذ والسلطة



إذا كان من الواضح ضمن مجتمع ما أن الدين أو الثقافة هما القوتان الرئيسيتان الدافعتان للسلوك، فلن تكون محاولة تطبيق التغيير وفرضه من خلال قوانين الدولة ولوائحها كافية أو فعالة، خاصة إذا كانت هذه اللوائح والقوانين لا تتماشى مع القيم الثقافية أو الدينية لذلك المجتمع. إلا أن الدولة يمكن أن تكسب بتركيز اهتمامها على التأثير في المؤسسات الدينية أو الثقافية من أجل تطبيق التغيير المقترح والقبول به بدلاً من محاولتها أن تكون المؤسسة الوحيدة في المجتمع التي تدعو إلى التغيير.

تقدم الدولة الركن الأساسي والأكثر أهمية لسير العمل الداخلي للمجتمع، وهي تحدد المبادئ التوجيهية لمواطنيها ومؤسساتها وتضع

خارطة الطريق لتوضيح السلوك القانوني المقبول. إن قوانين الدولة هي آليات لتحديد سياسة الدولة ومن ثم الوسائل التي يتم من خلالها فرض تلك السياسة. وتعتمد شرعية الدولة على ما إذا كانت السلطة في الدولة متجذرة في النظام القانوني الرسمي أم في الأنظمة التقليدية ما قبل الحداثة التي تعتمد على العلاقات الشخصية والمعتقدات الناشئة من التقاليد (كما هو الحال في الأنظمة القبلية). لا بد للدولة أن تعكس مثل ومعتقدات مواطنيها، وأن تتولى رفاهيتهم.

لا يمكن التقليل من أهمية الدولة في تعزيز الانسجام الاجتماعي. فالانسجام يتحقق فقط في حال كانت تشريعات الدولة وسياساتها تتعلق بتلبية احتياجات المواطنين وتطلعاتهم، وبخلاف ذلك فإن المواطنين سيشعرون بالاغتراب وسيكونون أقل رغبة في الالتزام بالقوانين. على سبيل المثال كانت الأغلبية العظمى من القوانين واللوائح في العراق إبان حكم صدام حسين تتعلق بسيطرته وبقواعد الدولة البوليسية، لذا لم يرَ المواطنون أن تلك القوانين واللوائح تتعلق باحتياجاتهم اليومية وتطلعاتهم الحياتية، وكانت مشاركة الجمهور قليلة في تطوّر المجتمع العراقي.

تاريخ نظام الدولة العراقية الحديثة

قبل تشكيل الدولة العراقية الجديدة في العام ١٩٢٠، كان العراق جزءاً من الإمبراطورية العثمانية التي تحكم الولايات الثلاث بغداد والموصل والبصرة. ومع غزو العراق واحتلاله من قبل الإمبراطورية البريطانية منذ الحرب العالمية الأولى، فُرض الانتداب البريطاني منذ عام ١٩٢١ حتى العام ١٩٣٢. وقد حكمت العراق منذ العام ١٩٢١ حتى العام ١٩٥٨ الملكية الهاشمية الذين لم يكونوا أصلاً من العراق بل تم تقديمهم كحكام من قبل المحتل البريطاني الجديد. وفي العام ١٩٥٨ قام ضباط الجيش بانقلاب عسكري تخض عنه تشكيل أول جمهورية للعراق، وفي العام ١٩٦٣ قام حزب البعث بانقلاب عسكري ضد الزعيم الجمهوري الجديد وهذا الانقلاب لم يستغرق سوى بضعة أشهر. ومنذ أواخر العام ١٩٦٣ وحتى العام ١٩٦٨ توالى اثنان من ضباط الجيش - الأخوان عارف - على حكم العراق.

من العام ١٩٦٨ حتى العام ٢٠٠٣ عاد حزب البعث للسلطة ليحكم العراق بقبضة من حديد وقد حولت خمسة وثلاثين عاماً من حكم أحمد حسن البكر ثم صدام حسين العراق كله إلى «جمهورية الخوف».

مر العراق خلال فترة الحكم هذه بسلسلة من الصراعات مع الأكراد في شمال البلد، والحرب مع إيران منذ العام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ تبعها غزو الجارة الكويت في العام ١٩٩٠، وفرض قرارات مجلس الأمن الدولي القاسية فضلاً عن حصار اقتصادي وفرض عقوبات تجارية ضد الدولة والشعب العراقي. وخلال التسعين سنة هذه وأكثر، حكمت العراق الجديد أنظمة سياسية مختلفة ومعظمها بالقوة. وقد عانى العراقيون أيضاً من الكثير من حملات الهندسة الاجتماعية التي تجسد الرغبات الاستبدادية المتزايدة للحكام المختلفين. وكان لهذه الحملات تأثير كبير على الطبقات الاجتماعية العراقية، فضلاً عن النفوذ السياسي والاقتصادي المرتبط بها.

ومنذ تغيير النظام في العام ٢٠٠٣ واجه العراق الحوادث الإرهابية اليومية التي بلغت ذروتها في حزيران/يونيو عام ٢٠١٤ باحتلال داعش - الدولة الإسلامية - لمناطق كبيرة من البلاد. وأصبح النظام السياسي الحالي ما بعد ٢٠٠٣ نظاماً جمهورياً نيابياً اتحادياً ذا تعددية حزبية برلمانية وديمقراطية، ويمارس السلطات التنفيذية الآن رئيس الوزراء كرئيس لمجلس الوزراء مع الرئيس الرسمي للدولة وتخول السلطة التشريعية والرقابية لمجلس النواب.

بعد عقود من الدكتاتورية أجرى العراقيون وبنجاح منذ عام ٢٠٠٣ أربعة انتخابات عامة، واستفتاءً واحداً وثلاثة انتخابات في المحافظات في أنحاء البلاد. إلا أن الوضع الراهن يتسم بعدم التجانس وببطء صنع القرار. وعلى الرغم من ذلك، تلتزم أغلبية الجماعات السياسية بالإجراءات الدستورية مما يساعد في نزع فتيل التوترات السياسية والتوصل إلى قرارات بناءة حول القضايا الحيوية بعد تأخيرات طويلة. وباتت المشاحنات السياسية مظهراً من مظاهر الديمقراطية الجديدة للبلاد تراقفها عملية بطيئة جداً في صنع القرار. وقد وصف بعضهم النظام الحالي في العراق بأنه نظام هجين بين ديمقراطية فاسدة والانتقال من الاستبداد.

الدين والتنوع العراقي

يتجلى الدين في العراق في أمط الحياة والمذاهب والطوائف والرموز والطقوس والتقاليد، مع النظر للدين باعتباره ما يعطي الحياة معناها ويوفر أصلها وهدفها. ويمكن أن يعتبر الدين أيضاً النظام الموجه الذي يساعد في تفسير الواقع وتحديد الذات البشرية. ويمكن أن تكون ممارسات أتباع دين ما مختلفة في العمق والالتزام بقواعده.

وبغض النظر عما إذا كان المجتمع يُعد نفسه دينياً أم لا، فإن دور وتأثير مؤسساته الدينية/الأخلاقية عادة ما يكون مهماً، نظراً إلى أن المجتمعات ككل تسعى إلى الامتثال إلى مدارس دينية أو أخلاقية معينة. ولا ينبغي التقليل من أهمية التزام المجتمعات أو أفرادها بمدارس فكرية أو دينية معينة كون تلك التصورات تصبح مواداً للإيمان ومحوراً رئيساً في تعريف الهوية الوطنية أو الإقليمية.

وعلى الرغم من أن الدين - بوصفه عنصراً جوهرياً وركناً محورياً في المجتمعات كافة - يمكن أن يؤدي دوراً محورياً في تعزيز الانسجام الاجتماعي، إلا أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا إذا عملت المؤسسات الدينية والفتاوى والسياسات على تلبية الاحتياجات الفردية والجماعية لأتباعها وتطلعاتهم.

إن الديانة الرئيسة في العراق هي الإسلام التي يمثل أتباعها نسبة ٩٧-٩٥٪ من تعداد سكان يبلغ ٣٥ مليوناً أو نحو ذلك، وما تبقى من السكان هم من المسيحيين والصابئة والأيزيديين والأقليات الأخرى. ضمن الإسلام الأغلبية هم الشيعة (عرب وأكراد فيليون وتركماني) والسنة (عرب وأكراد وتركماني). إن العراق هو موطن لكثير من المواقع الدينية المهمة للشيعة والسنة، مثل النجف وكربلاء وبغداد وسامراء والعديد من المواقع المهمة للأقليات في الشمال ولاسيما في محافظة الموصل. السنة يمثلون الأغلبية في الإسلام ولكنهم أقلية في العراق. والشيعة هم أغلبية في العراق ولكنهم أقلية في الإسلام. الأكراد هم بالأساس من السنة ومن المدرسة الشافعية للشريعة الإسلامية. وتوجد في العراق طوائف أخرى صغيرة ضمن الإسلام كمكون الشيعة الشيعية في البصرة وكربلاء. يتبع أغلب الشيعة مختلف آيات الله العظمى الذي يتمركزون في النجف وبغداد وكربلاء وقم

(إيران) ومشهد (إيران) وسامراء، وهذا التنوع في مصادر الدين داخل العراق والإسلام والشيعية يثري النقاشات، إلا أنه يجعل الإجماع على السياسات سمةً ضروريةً أساسيةً للتماسك الاجتماعي.

جاءت المسيحية إلى العراق في القرن الأول الميلادي، ويتركز المسيحيون بنحوٍ أساسي في شمال البلاد في محافظتي دهوك ونيوى. وعلى مدى السنوات الـ ٥٠ الماضية كان هناك انخفاض كبير في حجم الأقليات الدينية من خلال الهجرة الطوعية أو القسرية. ويتوزع المسيحيون على ثلاث كنائس: الكلدان (الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية)، والآشوريون (كنيسة المشرق الآشورية)، والسريانية الغربية (الكنيسة السريانية الأرثوذكسية).

كان في العراق جالية يهودية كبيرة ولاسيما في العاصمة بغداد حتى منتصف القرن العشرين، وهي الآن تكاد تكون غير موجودة. يعيش أكثر الأيزيديون في محافظة الموصل في الشمال، وتاريخ ديانتهم يعود إلى عصور ما قبل الإسلام. المندائيون كانوا موجودين في العراق منذ ما يقرب من ألفي سنة، وأكثر تجمعاتهم في محافظة ميسان في الجنوب مع وجود عدد مهم منهم في البصرة. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن هناك أقليات دينية أخرى، مثل البوذيين والبهائيين والشبك والكاكائيين والزرادشتيين.

الثقافة بوصفها الركن الثالث

السلوك الثقافي هو الركن الأساسي الثالث للانسجام الاجتماعي. والذين يتقاسمون ثقافة ما يقومون بذلك لأنها حصلوا عليها من خلال شبكة النفوذ الأقرب إليهم مثل الأسرة والأصدقاء والمجتمع ككل. يسمح المجتمع المتسامح لمعتقدات أعضائه الثقافية بالتأثير على أفعالهم أو مشاعرهم بطريقة إيجابية وبالتالي يغني بالتنوع. ويمكن أن تكون الثقافة اللاصق الذي يوثق مع السلوكيات والمعتقدات وطريقة الحياة والأفكار الجوهرية لأفراد المجتمع. وهي توفر نقطة مرجعية تجلب العناصر الأساسية وغير المادية لسمات المجتمع مثل الأعراف والأفكار والسلوك الاجتماعي. والمواطنون عموماً ضمن مجتمع ما يفتخرون بالانتماء إلى ثقافة معينة أو ثقافة ثانوية.

خلفية التنوع الثقافي العراقي

يعيش ما يقرب من ٧٥ بالمئة من سكان العراق في السهل الرسوبي الذي يمتد من الجنوب الشرقي من تكريت إلى الخليج، بينما في الشمال توجد الجبال ويواجه ظروف شتاء قاسية. ويهيمن على حياة البلاد نهرا نهران كبريان هما دجلة والفرات، اللذين أتاحا للزراعة في وقت مبكر أن توفر استقرار السكان في حقبة تعود إلى الألفية السابعة قبل الميلاد. اللغتان الرسميتان في العراق هما العربية والكردية. أغلبية الشعب العراقي من الشباب: ٣٧ بالمئة منهم تحت سن ١٤، بينما ٦٠ بالمئة منهم تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤، ونسبة ٣ بالمئة فقط هم أكبر من سن ٦٥ عاماً. نسبة النمو السكاني عالية جداً في العراق وهي أقل من ٣ بالمئة ومتوسط العمر ٢٠ عاماً.

العراق يملك أحد أقدم التواريخ الثقافية في العالم، مع تراث غني في الفن والعلم والشعر والحضارات القديمة. كان العراق فيما مضى مهد الحضارة في بلاد ما بين النهرين، وهو البلد الوحيد جغرافياً الذي ازدهرت فيه ما يقرب من ست حضارات. تم اكتشاف الرموز الرئيسية للتطور البشري في العراق، مثل الكتابة والرياضيات والعلوم. ارتكز الاقتصاد العراقي إلى الزراعة؛ الأمر الذي يعني وجود عدد كبير من السكان في الريف، ومع ذلك وبعد الطفرة الاقتصادية في العراق بسبب الانتاج النفطي منذ منتصف القرن الماضي، حدثت هجرة كبيرة للسكان نحو المراكز الحضرية. وكان لهذا التحضر السريع تأثير كبير على تطور الطبقة الاجتماعية. وما عكّد الخريطة الاجتماعية للبلاد أيضاً، هو أن المجموعات العشائرية الكبيرة التي تشكل الوحدة الاجتماعية الأساسية تحمل أهمية أكبر من الهويات الإثنية والطائفية. واليوم، يعكس المطبخ العراقي ثراء إرثه وكذلك تأثير جيرانه من الفرس والترك والسوريين، وهنا نرى بوضوح أن العراق المعاصر يعكس الانقسامات الطبيعية نفسها لبلاد ما بين النهرين القديمة.

الانسجام التوفيقي والقيادة

لا يمكن للأركان الأساسية الثلاثة (الثقافة، والدين، والدولة) في أي دولة أمة أن تتوافق ضمن مفهوم معين إلا عندما تكون القيم والممارسات لكل ركن متكاملة بدلاً من أن تكون متناقضة مع الأركان الأخرى داخل النسيج الوطني. وحينما تتوافق الزعامات المجتمعية ضمن الأركان الثلاثة أي عندما يتبنى الزعماء والقادة الخطاب نفسه، عندها لا بد أن يحصل تعزيز الانسجام المجتمعي. وفضلاً عن ذلك، سيتعزز الانسجام حينما يشغل قادة المجتمع ركناً أو أكثر، أو حينما ينظر المواطنون إلى قيادة شخص لأكثر من ركن على أنه شرعي. وسيحدث في النهاية الانسجام في القيادة، عندما يملك المجتمع القيادة نفسها لجميع الأركان الثلاث. والعكس يمكن أن يحصل - على سبيل المثال - عندما تُدخل الدكتاتورية العسكرية سيطرتها على الدولة لتفضي إلى تضارب في المصالح بين سياسات الدولة والقوانين الثقافية والدينية والأعراف التي توحد مواطنيها.

آثار نظم الدكتاتورية على الديمقراطية العراقية

ضمن نظام الدولة الأمة الحالي يمكن أن تكون الديمقراطية عاملاً مهماً جداً في تعزيز الانسجام الاجتماعي. فالأنظمة الديمقراطية للدولة تسمح بقبول «الآخر» سواءً أكان ذلك «الآخر» أقلية أم أولئك الذين يحملون وجهات نظر فريدة داخل المجتمع الأكبر. وهنا «الآخر» هو الذي لا يحمل المعتقدات - السياسية والثقافية والعقائدية أو الأخلاقية - التي تعتنقها غالبية المجتمع. وموضوع التسامح الذي تسعى إلى تعزيزه الديمقراطية يقود إلى إيجاد بيئة إيجابية يتعزز فيها الوئام. فمن خلال هذا «التسامح» يتسنى لشرائح معينة من المجتمع بأن تكون أكثر اندماجاً بالمجتمع ككل ومن ثم بالدولة، وهذا مهم جداً لدولة مثل العراق ذي التنوع الغني. هذا التنوع يشكل مجموعة فريدة من الموارد البشرية التي يمكن لها، تحت ظروف مؤسسية وثقافية مناسبة، أن تساهم في تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل دراماتيكي.

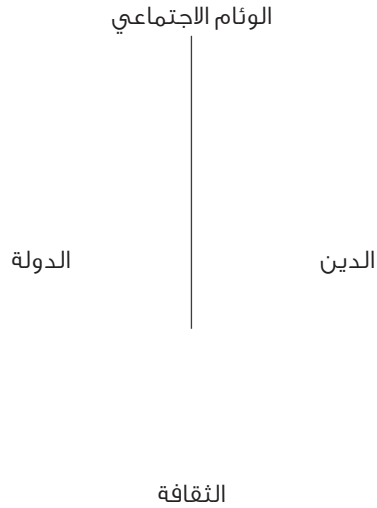
لم تكن هذه المجموعات تعيش في وئام دوماً، لكن هنا على الديمقراطية أن تساهم في تخفيف التوترات. إلا أن الديمقراطية وحدها لا يمكن أن تعمل على تعزيز الوئام ما لم تدعمها عوامل أخرى تشتمل على سيادة القانون وبنى مؤسسية تشجع الحوار بين الأركان الأساسية الثلاثة والمؤسسات المرتبطة بها.

حين تصبح الدكتاتورية النظام الطبيعي للحكم، وتعتبر الديمقراطية تهديداً، فإن ذلك يدمر الوئام المجتمعي. وقد قادت الأساليب الوحشية للدكتاتورية في العراق إلى انفصال المواطنين عن الدولة، ومن ثم تجاهلهم مصلحة الدولة ومصلحة أبناء بلدهم. وفي ظل الحكم الاستبدادي، تعدُّ مؤسسات الدولة - التي وجدت لتعود بالنفع على المواطنين وأن تكون دعامة مهمة من دعائم الانسجام المجتمعي - حكرًا على الدكتاتور، من هنا خشية المواطنين من مؤسسات الدولة بوصفها أداة رئيسة للقمع وعدم الوئام.

وحينما تتم إزالة أدوات الدكتاتور القمعية، تحدث عمليات الانتقام ضد أولئك الذين كانوا يسيطرون على جهاز الدولة. ومن ناحية أخرى، عندما يكون الدكتاتور في ذروة قوته ويستخدم الدولة لأهدافه الشخصية الضيقة، تضعف المؤسسات الثقافية والدينية على حساب الوئام المجتمعي. ويمكن للشعب أن يستعيد السلطة والنفوذ حالما تضعف سلطة الدولة الدكتاتورية، ومن ثم سيسعون إلى التوازن والانسجام من خلال الاعتماد المتزايد على المؤسسات الدينية و/أو الثقافية.

إن قمع الدكتاتور المستمر، الذي يمتلك عقلية الحكم بالخوف والقيادة وهاجس السيطرة، سيؤدي إلى انهيار المعنويات الثقافية والفكرية للمجتمع، وسيخلق ثقافة عدم الثقة بين المواطنين مدركاً أن الثقة عامل مهم للغاية في تماسك أصحاب المصلحة في المجتمع. ومع الوقت، سيفصل المواطنون أنفسهم عاطفياً عن مؤسسات الدولة وسينظرون لداخل مكوّنهم الضيق من أجل البقاء. من هنا، تتعزز الأنانية داخل ذلك المجتمع، وموضوع الأنانية-الذاتية هذا يفضي إلى معادلة صفرية بدلاً من معادلة (رابح-رابح) في الممارسات التي تسود ضمن أصحاب المصلحة في المجتمع.

رسم ٢. الوثام الاجتماعي عن طريق تلاقي الأركان الثلاثة



الآن وبعد ١٣ عاماً لما بعد العام ٢٠٠٣، يحتاج المرء من أجل تقييم هذا المشروع الديمقراطي الجديد في العراق، إلى التفكير في أساسه والتحديات الرئيسة التي تواجهه. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة - نظراً لدورها في تطوير النظام الديمقراطي في العراق السؤال الوجيه الذي يمكن طرحه هو ما إذا كان يمكن فرض نموذج ديمقراطي عمومي على المجتمع العراقي؟

لا يمكن تفصيل الديمقراطية، وتجربة العراق في الديمقراطية ضعيفة جداً، فضلاً عن ذلك فهو ليس في منطقة ديمقراطية؛ ولذلك كان يحاول زرع بذور ديمقراطية جديدة في بيئة غير ملائمة. هل الأمة مستعدة للمؤسسات الديمقراطية أم أن هذا ترّف محفوظ للدول المتقدمة؟ إن مرد إثارة مثل هذه الأسئلة يأتي كون المواطنين ما يزالون يتوقعون نتائج إيجابية من الديمقراطية، مثل: خدمات أفضل، وحكم عادل، وأمن مستقر، ومن ناحية أخرى أصبح العراقيون

معتادين على الدكتاتوريات التي تكون فيها عملية صنع القرارات واضحة وصريحة وفي يد عدد قليل، وعادة لا يوجد تحدي أمني في نظم دكتاتورية نظراً للعقوبات الصارمة، وفي هذا الأمر ربط المواطنون خطأً بين الأمن والاستقرار الاجتماعي.

الوثام الاجتماعي في العراق

لا يمكن للوثام أن يسود في العراق ما لم يتحقق عدد من العوامل المهمة، وأن يتم تعزيزها واحتضانها من قبل نسبة مهمة من المجتمع عبر الأركان الأساسية الثلاثة. هنا أيضاً سيادة القانون أمر بالغ الأهمية؛ وفي العراق هناك ثلاثة أنظمة قانونية متنافسة أو قواعد قانونية هي: قانون الدولة التقليدي العلماني، وقانون ديني منافس (الشريعة)، والقانون القبلي (الفصل). وقد نما هذان القانونان الأخيران للأنظمة الدينية والثقافية (الشريعة والفصل) بفعل ضعف تنفيذ قوانين الدولة على مدى عقود، وإعطاء الأسبقية بنحو متزايد للأساليب التقليدية. وهذا مثال على التناظر القائم بين الأركان الأساسية الثلاثة للمجتمع. من الناحية النظرية وعلى أعلى مستوى - هناك النظام القانوني الذي ينص عليه النظام القضائي للدولة، لكن مع ذلك لا يثق كل عراقي أو يتبع هذا النظام لأن معظم العراقيين لديهم إيمان محدود بالمؤسسات التي تتولى فرض قوانين الدولة، وبدلاً من ذلك فإن المواطنين الذين لا يثقون بقضاء الدولة يرجعون إلى المصادر التقليدية للقانون: القانون القبلي و/أو القانون الديني بدلاً من قانون الدولة. وهذا ما يفسر كيف انقسم المجتمع العراقي إلى فصائل سياسية واجتماعية مختلفة، بدلاً من البقاء موحدين حول النظام القانوني للدولة المركزية. وعلى نحو مماثل وبسبب التأثير السلبي لدكتاتورية صدام حسين على المجتمع العراقي، لم يعد المواطنون ينظرون إلى الدولة على أنها تنتمي إلى الشعب، بل تنتمي إلى الحاكم والشركاء المقربين؛ وهذا يعني أنه حينما انهار نظام الدولة في أعقاب الغزو الأمريكي في العام ٢٠٠٣، تراجعت شرعيتها ومؤسساتها أيضاً. لم تكن استعادة الدولة للشرعية والسلطة أمراً سهلاً، ولم يسعفها النقص الخطير في الأمن أو توفير الخدمات من قبل مختلف الحكومات الديمقراطية في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣.

فضلاً عن الأنظمة القانونية الثلاثة المتنافسة، هناك ثلاثة مفاهيم متنافسة للمواطنة ايضاً؛ وبالتالي هناك ثلاثة عقود اجتماعية متنافسة بين المواطن ودولته، وعادة تحدد العقود الاجتماعية دور كل من الدولة والمجتمع ومسؤولياتهما؛ ماذا ستقدم الدولة وماذا تتوقع من مواطنيها، والعكس بالعكس. فيما يخص العقد الاجتماعي الديني بين الدولة ومواطنيها فإن وجهة النظر مختلفة، إذ ينظر المواطن للدين على أنه التزام، ويتوقع أن يكون للمواطن نكران ذات حيال الآخر ومنها الدولة، أما فيما يخص البعد الثقافي الثالث فهنا يجب أن يأخذ العقد الاجتماعي بالحسبان وجهة نظر المجتمع حيال الشخص ومكانته، ووجهة نظر الشخص (مع وضعه الاجتماعي) حيال مجتمعه، ونظرة جماعته حيال المجتمع، وأخيراً نظرة الشخص حيال الأشخاص الآخرين في المجتمع.

في مجال الثقافة يحتاج العقد الاجتماعي إلى أن يأخذ بعين الحسبان عدداً من العناصر التي تشكل هذا العقد مثل المحافظة، والطبقة، والوضع الاجتماعي، والقربا، والقبيلة، والوضع المالي، وأخيراً الوضع الخاص للمواطن ضمن المجتمع؛ لذا فالعقد الاجتماعي الثقافي هو أشبه بعقد الطبقة أكثر منه أن يكونوا مواطنين ومتساويين.

العامل الآخر الذي عزز التنافر وعدم الانسجام في العراق هو محاولات الدولة المختلفة في هندسة طموحة للمجتمع، والأمثلة على ذلك هي الهجرة الجماعية للفلاحين إلى المدن والتمدين السريع الذي بدأ بعد العام ١٩٤٥، والترحيل الجماعي للمكونات مثل: العراقيين اليهود في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي، والتطهير العرقي للفيليين وباقي الأكراد في السبعينيات والثمانينيات، واختفاء المسيحية في العراق ومكونات الأقليات الأخرى. ربما كان هذا أحد أهم العوامل المدمرة للانسجام في العراق، وتحجيم الطبقة الوسطى بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية والهجرة الجماعية للطبقة الوسطى العراقية منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر.

العراق: الأمة مقابل الدولة

نظراً لمختلف التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عانى منها العراقيون منذ تشكيل الدولة الجديدة في العام ١٩٢٠، أصبح العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها محطماً، وربما تختلف وجهات نظر المكونات العراقية حول العقد الاجتماعي الأمر الذي يقضي إلى إحداث شرخ في العلاقات بين المكونات وداخل المكون الواحد أيضاً. وهذا الشرخ يعني أن العلاقات بين المكونات قائمة على المعاملات أكثر مما هي قائمة على الانسجام، وفي الوقت الذي تكون فيه العلاقات غير مستقرة، فإن مفهوم واحد للهوية العراقية على مستوى البلد ككل مهددة باستمرار. وعلى الرغم من أنه قد تم إدخال الديمقراطية إلى العراق، إلا أنها لا تزال لا تستند إلى أرض صلبة لأن المؤسسات الديمقراطية في المجتمع ليست قوية حتى الآن.

اتخذ مفهوم بناء الأمة مركز الصدارة في مشروع الولايات المتحدة لما بعد ٢٠٠٣. لقد كان هذا النهج خاطئاً؛ إذ إن بناء الدولة يجب أن يكون الهدف وليس الأمة. والعراقيون الذين عاشوا خلال تغيير النظام وضعوا توقعات عالية جداً لبناء الأمة على أمل أن تكون النتائج التي تتمخض عنها مماثلة لإعادة بنائها كألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أن ذلك لم يتكرر في العراق، إذ لم يكن المحتلون الأمريكيون واضحين بشأن المتطلبات والموارد اللازمة لبناء الأمة العراقية. فبناء الأمة يجب أن يكون على المدى الطويل، ويمكن أن يكون له آثارٌ سلبيةٌ كبيرة على المجتمع إذا لم يتم التعامل معه بنحو ملائم، وبالتالي فإن إعادة بناء الأمم يجب أن يكون مشروعاً طويل الأمد يتعين فيه بذل جهود متسقة من قبل جميع الجهات المعنية الداخلية والخارجية. فالأطراف الدولية – بما في ذلك الأمم المتحدة والولايات المتحدة – كانت لهم أهداف طموحة جداً وغير واقعية بالنسبة للعراق، وكان واضحاً أن تخطيط الولايات المتحدة لمرحلة ما بعد الحرب في العراق لم يكن كاملاً، وأعطيت الأولوية للأهداف قصيرة الامد على حساب رؤى طويلة الأجل. ولم تفهم جذور أسباب الصراع بين المكونات وضمن كل مكون واقترن ذلك مع السذاجة الميدانية لأصحاب المصلحة أو الجهات المعنية في تنفيذ مشاريع إعادة تطوير الدولة الرئيسة.

علاجات بناء العراق

من أجل إعادة بناء العراق، على قيادة العراق الحكومية والدينية والثقافية أن تقدر حجم الدمار الذي حصل في نسيج المجتمع، وأن تركز جلَّ اهتمامها صوب إعادة رسم العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها. ولا بدَّ من غرس الشعور الواضح بالانتماء ومواجهة التحديات الرئيسة التي تواجه المجتمع بعيداً عن الأنانية والذاتية، ويجب أن تضع القوانين الجديدة واللوائح في الحسبان أن المواطنين بحاجة لأن يشعروا بالفخر لا العار أو الخجل في سياق تعديل القوانين التي تعود بالنفع لهم و لرفاهيتهم وتنفيذها. وتندمير اعتزاز الشعب بالدولة في ظل دكتاتورية صدام حسين، يصبح تعاون القيادة الدينية والثقافية مع الدولة لاستعادة الفخر الذاتي والاعتزاز في الدولة الديمقراطية الوليدة أمراً أكثر ضرورةً للمجتمع العراقي لتعزيز الوثام الاجتماعي.

على العراق أن يعمل على تعزيز سيادة القانون من خلال العمل مع المؤسسات الدينية والثقافية (عشائر أو مجتمع مدني)، ويجب أن يتبين للشعب بأن الديمقراطية والمؤسسات المرتبطة بالدولة لا تمثل تهديداً للجوانب الدينية والثقافية للمجتمع، بل لا بدَّ أن تكمل تلك العوامل بعضها البعض. ويجب أن تظهر قيادات الأركان الثلاثة للمواطنين في العراق بأن الديمقراطية (ومن ثم نتائجها وفوائدها الرئيسة في التسامح) تحظى بالقبول كسبيل لتحقيق احتياجات الناس وتطلعاتهم، في الوقت الذي تتسامح مع مختلف شرائح مجتمعها. إن القيادة الدينية مؤثرة بين قطاعات العراق كافة؛ لذا فإن التعاون بين القيادات الدينية وقادة الدولة يجب أن يقضي إلى ترسيخ الديمقراطية - وبالمثل أيضاً فيما يتعلق بالقيادة الثقافية/الاجتماعية. وفي الوقت الذي تستخدم فيه واحدة أو اثنتان من الجماعات الدينية والثقافية الديمقراطية بهذه الطريقة، فإنه يتعين على جميع الجماعات التصرف بطريقة مماثلة وفي وقت واحد، ولا ينبغي التقليل من شأن هذه المهمة ولاسيما أن المجتمع العراقي يضم عناصر دينية وثقافية متنوعة ومعقدة محبوكة في نسيجه.

تختلف الدوافع الرئيسة للتغيير من مجتمع لآخر؛ في بعض المجتمعات يعد الدين الدافع الأساسي (كما هو الحال في الجمهورية الإسلامية في إيران، والمملكة العربية السعودية) بينما في حالات أخرى قد تكون الدوافع للتغيير ثقافية (كليبيا القبلية على سبيل المثال) أو الدولة (كالولايات المتحدة، واليابان، أو المملكة المتحدة). وهذا يعتمد أي ركن يعتبره الشعب القوة الرائدة والعدسة الرئيسة التي ينظرون من خلالها لحياتهم. أما دولة العراق فهي مثلها مثل بناية تاريخية قديمة محمية، وموقع أثري يجب صيانته وبنائه من الداخل، فلا يمكن هدمه وإعادة بنائه من جديد. وضروري ان لا ننسى إن النظام تغَيَّر بين عشية وضحاها في العام ٢٠٠٣، ومع ذلك لا تزال الأسس التي أرساها البعثيون والدكتاتوريات المتلاحقة متجذرة، وتم استبدال قسم منها بالقيم والممارسات الديمقراطية بعد ١٣ عاماً، وقد ثبت أن هذه العملية صعبة أن لم تكن مستحيلة من دون تبني منطلقات الوثام الاجتماعي.

ومن أجل جعل الوثام يسود في العراق، ينبغي أن يتم التوافق على الجوانب القانونية والدينية والثقافية لعدد كبير من القضايا المهمة مثل: دور الدولة ومواطنيها ومسؤولياتهم، والأنواع المختلفة من الحقوق (هما في ذلك حقوق الإنسان والطفل الخ)، ومراجعة جادة للمناهج الدراسية، ومراجعة جدية للدستور الحالي. ومن دون ذلك التوافق، فإن أعضاء المجتمع سيشعرون دائماً بأن ولاءهم لمختلف مراكز القوة والسلطة في تضارب؛ مما يتسبب بمزيد من التنافر وعدم الانسجام، ويحول دون تقدم المجتمع. لا يمكن استكمال هذه التوافقات من دون تبني كل الأمة لهذه المشاريع والاستفادة من مواردها في سبيل تنفيذها. ومن ثم هناك حاجة بأن يشعر أصحاب المصلحة أو المعنيون بالحاجة الملحة لتحديد قرارات وتبنيها من أجل الإيفاء بهذه المتطلبات كي يسود الوثام.

تكمُن القضية الرئيسة الأخرى في حجم التغييرات التي يسعى المجتمع بكامله إلى تحقيقها. فنحن نسمع دائماً من قبل الجهات المعنية أن الفساد متجذر وبقوة في الدولة والمجتمع وأن التغيير يجب أن ينفذ على المستويات كافة. يرى بعضهم أن التغيير في الأعلى كافٍ، فيما يتساءل آخرون عن مدى قدرة الطبقة السياسية على التعامل مع هذا الوباء. ومن ناحية أخرى فإن أولئك الذين يحنون أو المقتنعون بأن الديمقراطية ليست مناسبة للأمة العراقية، يدعمون تغيير كامل النظام ويدعون للعودة إلى النظام الرئاسي مع وجود برلمان شكلي. وهنا فإن الاتفاق على الرؤية بشأن إطار وخارطة الطريق للتغيير سيكون شرطاً مهماً للتنمية السياسية والاجتماعية من أجل أن تؤتي ثمارها.

الخاتمة

من أجل تعزيز الانسجام الاجتماعي، فمن المهم أن ننظر وبدقة إلى جميع الأركان الأساسية الثلاثة للمجتمع، ومن دون فهم قوتها النسبية سيكون من الصعب إجراء إصلاحات من دون استفزاز بعض القطاعات المهمة في هذا المجتمع. وفي ضمن بنية الدولة الحالية فإن حكم القانون والديمقراطية هما ضروريان من أجل تعزيز الانسجام الاجتماعي. تأسيس الدولة التي تمثل مختلف قطاعات المجتمع، وإذا ما تم تشييدها بعناية، فإنها تحول دون الاغتراب وتعزز التسامح حيال الأقليات العرقية بوصفها مصدر قوة للمجتمع.

في حالة العراق، فقد دفعت عقود من الدكتاتورية الشعب بعيداً عن الدولة لعدم ثقته بها، وأُجبروا على تشكيل مجموعات فرعية دينية وثقافية وقبلية ضيقة تحول دون تحقيق الوئام الاجتماعي الحقيقي والهوية الوطنية ضمن الإطار الحالي للدولة. ومن أجل أن يحقق العراق الوئام الاجتماعي ويحسن آفاقه المستقبلية، على الدولة استعادة سلطتها كمصدر للمؤسسات الديمقراطية في البلاد التي يمكن للمؤسسات الدينية والثقافية كافة المشاركة فيها ويكون صوتها مسموعاً ومحترماً.

لذلك، هناك حاجة ملحة بأن تركز الدولة العراقية على بناء الدولة - كشرط مسبق لبناء الأمة - بوصفها جوهر المشروع الوطني. وعلى هذا النحو ينبغي أن يؤدي هذا إلى توحيد الجميع داخل حدود العراق في مجموعة مشتركة من الأهداف لصالح جميع المواطنين العراقيين. وفي مثل هذه الحالات فإن فهم روح القانون ونصّه والالتزام بهما هو الهدف الأسمى من أجل تسريع وتيرة تنمية المجتمع وتحقيق الاستقرار السياسي.

يمكن أن يتعزز بناء الأمة في حال توافر الخدمات الاجتماعية والأمنية لمواطني الدولة، وأن يرتبط المواطنون نفسياً وجسدياً وبُنحوٍ إيجابي مع الدولة. أمّا الوقت فهو عامل مهم أيضاً في هذه العملية، فإذا أُريد لها النجاح يجب إدخال الديمقراطية بشكل بطيء، وأن يتم احتضانها من قبل الشعب بتعاون من قيادات الأركان الأساسية الثلاثة. وإذا حصلت العملية بسرعة فإنها ستدفع بالشعب بعيداً عن الدولة وتسبب مزيداً من التنافر. وبما أن هذه الورقة ركزت أكثر على التشخيص العميق لأسباب الأزمات المستمرة التي تواجه العراق يمكن أن يستخدم إطارها أيضاً لوصف القضايا الكبرى التي تواجه منطقة الشرق الأوسط، ويمكن لمثل هذا الإطار المطروح في هذه الورقة أن يساعد في تفسير ديناميات أسباب وتداعيات مرحلة ما بعد ظاهرة الربيع العربي ٢٠١١.

إن تحقيق الانسجام بين قيادات الأركان الأساسية الثلاثة في العراق لا يسمح فقط للديمقراطية بأن تنضج بوتيرة متسارعة فحسب، بل يسمح لها أيضاً بأن تكون منارة للوحدة بين التنوع الغني لمواطني العراق. إن وتيرة التنمية والاستقرار في العراق تعتمد إلى حد كبير أيضاً على وتيرة إعادة بناء طبقته الوسطى والتي من دونها لا يمكن بناء عراق جديد على أسس جديدة. ومن أجل أن تستعيد الدولة ثقة مواطنيها، يحتاج المواطنون أن يروا مصالحهم ورفاهيتهم تحتل أهمية قصوى داخل أجهزة الدولة. وبخلاف ذلك، فإن انعدام الأمن والخدمات الأساسية سيؤدي إلى مزيد من اغتراب المواطنين عن الدولة وعن مؤسساتها.

أما من الذي عليه قيادة عملية توفيق المجتمع، فإن الثقافة الحالية ونظام الدولة يدعون إلى الدولة العراقية بدعم من القيادات التقليدية الدينية والسياسية أو العشائرية القبلية. من أجل تطوير هذه المبادرات وقيادتها، وهذه الأهداف ليست مهمة صغيرة، و الدولة أو الأحزاب السياسية الحالية غير مستعدة بعد للقيام بذلك من تلقاء نفسها، ودعم المؤسسات الدينية والثقافية هو أمر بالغ الأهمية من أجل سيادة الوئام في العراق فضلاً عن الدعم المطلوب بقوة من الشركاء الدوليين.

يمكن أن يسود الوئام إذا ركزت الدولة وحسب على عدد قليل من الأهداف الرئيسية، بحيث تخلق متنفساً للتنمية في المجتمع. وتتعلق هذه المساحات القليلة بالأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية وتقديم الدولة خدمات أفضل وأخيراً بيئة اجتماعية إيجابية لا يكون فيها المواطنون مهددين من قبل قوات السلطة والشرعية في العراق.